

# مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

**الجلسة ٨٣٣٢**

الثلاثاء، ٢٨ آب/أغسطس، ٢٠١٨، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيسة* | السيدة بيرس . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد نيبنزيا |
| | إثيوبيا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة غوادي |
| | بولندا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة فرونيتسكا |
| | بوليفيا (دولة – متعددة القوميات) . . . . . . . . . . . | السيدة كوردوبا سوريا |
| | بيرو . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد ميثا كوادرا |
| | السويد . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد أورينيوس سكاو |
| | الصين . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد ياو شاو جون |
| | غينيا الاستوائية . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة إيسونو مبينغونو |
| | فرنسا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيدة غيغن |
| | كازاخستان . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد عمروف |
| | كوت ديفوار . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد أدوم |
| | الكويت . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد العتيبي |
| | هولندا . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . . | السيد فان أوستيروم |
| | الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . . . . . . . . . . | السيدة إكيلز – كوري |

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/777)



1826880 (A)








*افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.*

## إقرار جدول الأعمال

*أُقرَّ جدول الأعمال.*

## الحالة في الشرق الأوسط

**تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/777).**

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جون غينغ، مدير العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/777، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن للسيد غينغ.

**السيد غينغ** (*تكلم بالإنكليزية*): في الشهر الماضي، أبلغ منسق الإغاثة في حالات الطوارئ مجلس الأمن (انظر S/PV.8320) بالزيادة الهائلة في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في محافظتي حلب وإدلب منذ بداية العام. وقد شهدت الأسابيع المنصرمة مزيدا من التدهور الخطير في الحالة الإنسانية في الشمال الغربي مع تواتر أنباء عن قصف جوي ومدفعي كثيف في أجزاء من محافظات إدلب وحلب وحماة واللاذقية، مما أسفر عن مقتل وإصابة مدنيين وإلحاق الأضرار بالبنية التحتية المدنية وتدميرها، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، مما يزيد من الضغوط على العاملين في المجال الإنساني والمجتمعات المضيفة الضعيفة.

وفي ١٠ آب/أغسطس، شُنت غارات جوية على بلدة أورم الكبرى في غرب حلب حيث أفادت التقارير بأنها أدت إلى مقتل ٤١ مدنيا وإصابة أكثر من ٧٠ آخرين. وفي نفس اليوم، ألقيت قنابل على التح وخان شيخون في جنوب إدلب، مما أسفر عن مقتل ١٢ مدنيا وجرح عشرات آخرين. في ١٢ آب/أغسطس، أفادت تقارير بمقتل ٦٧ شخصا وإصابة ٣٧ آخرين، من بينهم العديد من النساء والأطفال، حينما انفجر مستودع أسلحة موجود في مبنى سكني بالقرب من سرمدا في ريف إدلب.

وخلال نفس الفترة، أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشن هجمات على ثلاثة مرافق صحية كانت تدعمها أدت إلى توقف مرفقين منها عن العمل. وفي سياق منفصل، ورد تقرير غير مؤكد عن سقوط مقذوف داخل فناء مستشفى في المعرّة التي كان قد تم إخراجها من ساحة النزاع وفقا للإجراءات المتفق عليها. وفي تلك الحادثة، لم ترد تقارير عن وقوع أي إصابات أو أضرار في المستشفى. كما عُلقت الأنشطة المدرسية في العديد من المناطق بسبب الأعمال العدائية.

وتلبي المنظمات الإنسانية الاحتياجات في مناطق الشمال الغربي، مستفيدة في ذلك من المساعدات المُقدمة عبر الحدود، والتي لا تزال تمثل شريان حياة بالغ الأهمية لمئات الآلاف من المدنيين الذين لا يمكن الوصول إليهم من خلال سبل أخرى.

وتلقى ما يقرب من ٦٨٠ ٠٠٠ شخص المواد الغذائية المقدمة من تركيا خلال شهر تموز/يوليه وحده، في حين تلقى نحو ٢٥٤ ٠٠٠ شخص مساعدات صحية خلال نفس الفترة.

وإلى جانب الاستجابة الجارية والتوفير المسبق للمعونات، يعكف الشركاء في المجال الإنساني على الانتهاء من خطة تأهب شاملة لمساعدة الأشخاص في مناطق الشمال الغربي الذين تصل إليهم المنظمات الإنسانية عبر الحدود. وتهدف الخطة إلى توفير استجابة مرنة خلال فترة ستة أشهر، بما يستكمل المساعدة القادمة من داخل سورية. وفي ظل وجود حوالي ٢,١ مليون شخص محتاج بالفعل في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تغطيهم خطة التأهب، ومع احتمال أن ينضم العاملون في المجال الإنساني إلى قائمة النازحين ومع مواجهة العديد من المنظمات لعجز متزايد في التمويل، فإن ثمة أهمية حاسمة للجهود التي يبذلها المجلس لتجنب استمرار تصعيد العنف وما قد يترتب عليه من كارثة إنسانية.

وفيما يتعلق بالحالة في الجنوب الغربي، استعادت الحكومة السورية الآن السيطرة على الغالبية العظمى من مناطق محافظات درعا والقنيطرة والسويداء. وحدثت عودة واسعة النطاق للنازحين داخليا بالفعل، ويُقدر حاليا أن أقل من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص ما زالوا نازحين في المحافظات الثلاث.

ومع ذلك، لا تزال هناك مستويات هائلة من الاحتياجات الإنسانية، وتواصل الأمم المتحدة تقديم المساعدة في شراكة مع الهلال الأحمر العربي السوري والمنظمات المحلية الأخرى. وقُدمت مساعدات غذائية إلى أكثر من ٣٩٠ ٠٠٠ شخص، وكذلك جرى توفير المياه والصرف الصحي والتعليم والمأوى وخدمات الحماية لهم. وقدمت قافلتان مخصصتان مشتركتان بين الوكالات لوازم النظافة الصحية والمواد الغذائية واللوازم المنزلية والصحية لما مجموعه ٤٠ ٠٠٠ شخص في درعا البلد وبصرى الشام يومي ٩ و ١٦ آب/أغسطس على التوالي.

وبينما تستمر الجهود الرامية إلى توسيع نطاق الحماية والخدمات الأساسية، وتجري تقييمات أكثر تفصيلا للاحتياجات، سيكون وصول المساعدات الإنسانية المستمرة والموسعة عبر المنطقة الجنوبية الغربية، أمرا بالغ الأهمية.

ولا تزال الحالة الإنسانية معقدة وصعبة في أنحاء أخرى من البلد. ففي الركبان على الحدود السورية – الأردنية، تعني حركة المئات العديدة من الأسر إلى خارج المخيم بسبب تدهور الأوضاع المعيشية أن عدد السكان الحالي يبلغ زهاء ٤٥ ٠٠٠ شخص معظمهم من النساء والأطفال. ويزداد تقديم المساعدة الإنسانية في المخيم إلحاحا، حيث لم يتم إيصال إلا الحد الأدنى من المعونة منذ كانون الثاني/يناير. وما زالت المناقشات المتعلقة بإرسال قافلة مساعدات إلى المنطقة مستمرة.

ويقدر أن ما يقرب بـ ١٥٠ ٠٠٠ شخص قد عادوا حاليا إلى مدينة الرقة. ولا تزال الذخائر غير المنفجرة والأجهزة المتفجرة المرتجلة تشكل خطرا يهدد الحياة للعائدين والعاملين في المجال الإنساني. وهذا، إلى جانب انعدام الأمن ونقص الموارد، يحول دون زيادة المساعدة.

وفي دير الزور، ما زال القتال الدائر في شرق المحافظة يؤثر على المدنيين، حيث تفيد تقارير بنزوح أكثر من ٢٠ ٠٠٠ شخص إلى مخيمات مؤقتة فيما بين تموز/يوليه وبداية هذا الشهر. وكثير من المواقع التي تستضيف الوافدين الجدد لا يتاح الوصول إليها للمنظمات الإنسانية الموجودة في المنطقة، وتفيد التقارير بمنع معظم النازحين من مغادرة المواقع، رغم أن البعض قد تمكن من الانتقال إلى مناطق أخرى للحصول على العلاج الطبي.

كما تفيد التقارير بأن عدد الأشخاص الذين لا يزالون مشردين من الغوطة الشرقية في مواقع بريف دمشق قد انخفض إلى ما يقل عن ٧ ٥٠٠ شخص. ولم تحصل الأمم المتحدة على إذن للوصول إلى هذه المواقع في الفترة من منتصف حزيران/يونيه

إلى آب/أغسطس. بيد أن الأخبار الطيبة هي أن الزيارات إلى بعض تلك الأماكن أصبحت ممكنة في الأسبوع الماضي. وتفيد التقارير باستمرار عمليات العودة إلى الغوطة الشرقية، على الرغم من أن الوصول إلى المنطقة لا يزال محدودا، مما يؤخر جهودنا الرامية إلى توسيع نطاق المساعدة وتوفير الخدمات التي تشتد الحاجة إليها في المنطقة، بما في ذلك بالنسبة للعائدين.

وقد احتفل باليوم العالمي للعمل الإنساني في ١٩ آب/أغسطس من أجل الإشادة بالعاملين في مجال المساعدة وحشد الدعم للأشخاص المتضررين من الأزمات في جميع أنحاء العالم. ولا تزال سورية من بين أكثر البلدان خطورة في العالم بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني ومقدمي الرعاية الصحية. ولقد استُهدف الكثيرون مباشرة أثناء أدائهم لعملهم أو أجبروا على الفرار من ديارهم. وفقد المئات أرواحهم. وما زلنا نذكر جميع أطراف القتال في سورية بالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي، بتوفير الحماية واحترام العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية.

إن منسق الإغاثة في حالات الطوارئ موجود في دمشق اليوم من أجل الانخراط مع الحكومة السورية بشأن أفضل طريقة لزيادة توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية الجماعية في جميع أنحاء سورية، وكيفية ضمان توفير المساعدة والحماية لمن هم في أشد الحاجة لذلك. وتتزامن زيارته مع زيارة المفوض السامي لشؤون اللاجئين.

ومشاركة المجلس ذات أهمية حاسمة أيضا لضمان عدم التصعيد في إدلب والمناطق المحيطة بها؛ وضمان إتاحة وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق وبشكل مستمر؛ وكفالة حماية المدنيين والبنى التحتية المدنية. إن مئات الآلاف من الناس يعانون بالفعل من ظروف إنسانية متردية في أماكن مكتظة أُنهكت فيها الخدمات الأساسية حتى بلغت نقطة الانهيار طوال شهور.

إن المنظمات الإنسانية تقوم بما يمكنها القيام به بما أتيح لها من الموارد من أجل مواصلة الاستجابة الحالية، والتأهب لاحتمال حدوث مزيد من التدهور، ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى المساعدة عبر الحدود وسخاء الجهات المانحة المالية لدينا. ولكن الاحتمال الأسوأ في إدلب سيطغى على القدرات ويمكن أن يخلق حالة طوارئ إنسانية على نطاق لم تشهده هذه الأزمة حتى الآن. ولذلك، نهيب بأعضاء المجلس أن يبذلوا كل ما في وسعهم لضمان تجنب ذلك. وعلى حد تعبير كوفي عنان ”إن لدينا الوسائل والقدرة على التعامل مع المشاكل لو أننا فقط نجد الإرادة السياسية.“

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غينغ على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد أورينيوس سكاو** (السويد): أتكلم باسم واضعي المسودة الأولى بشأن العاملين في المجال الإنساني، وأشكر السيد غينغ على إحاطته الإعلامية. وأشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني على أرض الواقع من أجل إنقاذ الأرواح في سورية كل يوم. لقد قتل كثير من العاملين الشجعان في المجال الإنساني أثناء الخدمة.

ونجتمع اليوم، بينما هناك دلائل مزعجة عن حملة عسكرية وشيكة في شمال غرب سوريا. وعلى مدى الأسبوعين الماضيين، شهدنا بالفعل هجمات على المرافق التعليمية ومرافق الرعاية الصحية، بما في ذلك ثلاث مدارس تدعمها اليونيسيف. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٨، أفادت التقارير بوقوع ٣٨ هجوما على المرافق الصحية في إدلب. وتشكل هذه الأعمال انتهاكات واضحة للقانون الإنساني الدولي.

ومن اللازم تذكير جميع الأطراف، بمن فيهم الحلفاء السوريون، بالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي، بحماية المدنيين والأهداف المدنية والامتثال لمبادئ التمييز والتناسب وتجنب إحداث معاناة غير ضرورية. ويجب ألا تتعرض المناطق المدنية، والمباني المخصصة للتعليم، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمرافق الطبية لهجوم مباشر أو تستخدم لأغراض عسكرية، كما يجب احترام العاملين في المجالين الإنساني والطبي وتوفير الحماية لهم.

ونلاحظ مع الأسف الشديد استمرار عدم تنفيذ القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الذي قدمته السويد والكويت، واتخذه المجلس بالإجماع المجلس منذ حوالي ستة أشهر (انظر S/PV.8188) ونشدد على وجوب احترام قرارات مجلس الأمن.

إن إدلب منطقة تخفيف للتوتر، أنشأتها الجهات الضامنة في أستانا. ولقد تحولت مناطق تخفيف التوتر الواحدة تلو الأخرى إلى مناطق تصعيد. ومن بين ما يقدر بـ ٢,٩ مليون شخص يعيشون في إدلب والمناطق المحيطة بها، يعد أكثر من نصفهم من المشردين داخليا، وقد فر كثير منهم لا مرة واحدة فحسب، بل عدة مرات، بما في ذلك من مناطق تخفيف توتر أخرى. وثمة رقم مذهل قوامه ٢,١ مليون شخص في إدلب والمناطق المحيطة بها في حاجة إلى المساعدة الإنسانية. إن زيادة التصعيد العسكري ستكون لها عواقب كارثية، ويمكن أن تؤدي إلى كارثة إنسانية. ولذلك، نحث جميع الأطراف على التقيد باتفاق تخفيف التوتر في إدلب، وندعو الجهات الضامنة في أستانا على الوفاء بالتزاماتها بشأن تخفيف التوتر ووصول المساعدات الإنسانية. ويجب أن نكفل ألا تصبح إدلب حلب التالية أو الغوطة الشرقية التالية.

وما زلنا نشعر بالقلق الشديد إزاء استمرار القيود المفروضة على وصول الجهات الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير الماضي، لم تُرسل سوى أربع قوافل مشتركة بين الوكالات. ويجب إجبار السلطات السورية على القيام بالمزيد. ونشجع أصحاب النفوذ والجهات المشاركة في الحوار مع دمشق على تكثيف الدعوة للتوقيع على رسائل تيسير القوافل، وبرامج الأمم المتحدة العادية إلى جميع المناطق، بما في ذلك المناطق التي تغيرت السيطرة عليها مؤخرا، والموافقة على تأشيرات موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم موظفو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونلاحظ أيضا أن طريقة عبور الحدود لا تزال شريان الحياة الثابت للعديد من الأشخاص المحتاجين في إدلب، ونشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة في هذا الصدد.

ولا تزال تُرتكب جرائم حرب فظيعة يوميا في سورية. ولا يزال يُستهدف المدنيون، نساء ورجالا على حد سواء، فضلا عن الأطفال، في تجاهل صارخ للحياة والكرامة الإنسانية، وفي انتهاك للقانون الدولي. وما برح القصف الجوي العشوائي، بما في ذلك القصف المدفعي على المدارس والمستشفيات يستخدم في العمليات العسكرية بكثرة لاستعادة السيطرة على المنطقة الجنوبية الغربية. ولقد صدمتنا أيضا الهجمات التي شنتها الدولة الإسلامية في العراق والشام على السويداء في ٢٥ تموز/يوليه، وشملت اختطاف نساء وأطفال. ويبرز هذا مرة أخرى الحاجة للمساءلة، ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للجنة التحقيق، وللآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

إن جميع النازحين السوريين لهم الحق في العودة، ولكن التقييم الذي أجراه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يفيد بأن ظروف العودة الطوعية للاجئين السوريين لم تتوفر بعد. وتقع على عاتق السلطات السورية تهيئة بيئة مواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين والمشردين داخليا، وفقا للقانون الدولي، ومبدأ عدم الإعادة القسرية. إن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولاية واضحة لحماية اللاجئين.

ويجب أن تدير الأمم المتحدة مع جميع الأطراف ذات الصلة، عودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، تمشيا مع القانون الإنساني الدولي. ونؤيد تأييدا كاملا عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك أعمال المفوضية، ونتفق مع تقييمها. وفي هذا الصدد، نعرب أيضا عن قلقنا المستمر بشأن القانون السوري رقم ١٠.

وأخيرا، نؤكد مجددا دعمنا للحل السياسي الذي تيسره الأمم المتحدة، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). فهذا هو السبيل الوحيد الذي يكفل إيجاد حل دائم للأزمة في سورية، ووضع حد للمعاناة، ومعالجة الشواغل المشروعة لجميع السوريين. وعلاوة على ذلك، فعندما يجري الانتقال السياسي ذي المصداقية بثبات، وتكون ظروف العودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين والمشردين داخليا قائمة عندئذ فقط ستكون الجهات المانحة الدولية على أهبة الاستعداد للمساعدة في إعادة بناء سوريا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد أن السويد والكويت كانتا جهتين مانحتين مهمتين للاستجابة الإنسانية في سورية على مر السنين، وسنواصل إسهامنا.

وبصفتنا مشاركين في الصياغة، سنواصل أيضا بذل قصارى جهدنا للمساعدة في التخفيف من معاناة الشعب السوري، وتذكير الأطراف السورية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكفالة أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

**السيد ميثا – كوادرا** (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة، ونشكر السيد جون غينغ على إحاطته الإعلامية القيمة والزاخرة بالمعلومات هذا الصباح.

تتابع بيرو الحالة في سورية بقلق بالغ. ولا يزال النزاع يحصد الأرواح ويدمر الهياكل الأساسية المدنية. والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها، ما زالت تقدم بطريقة محدودة جدا. ويحتاج إليها أكثر من ١٣ مليون شخص – اثنان من بين كل ثلاثة سوريين. وينصب تركيزنا الرئيسي في الوقت الحالي على محافظة إدلب، حيث السيناريو شديد التقلب. وينبغي للضعف الشديد الذي يعاني منه حوالي ٤ ملايين مدني أن يدفعنا إلى توجيه اهتمامنا نحو ضرورة حمايتهم والمسؤولية عن ذلك. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم استخدام مكافحة الإرهاب كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا سيما عندما تتعرَّض حياة ما يقرب من مليوني طفل للخطر، كما هو الحال في إدلب.

لا بد من الحيلولة دون زيادة تصاعد العنف. فآثاره الإنسانية عديدة جدا. ويمكن أن تؤدي إلى حدوث تدفقات جديدة ضخمة للاجئين، وزيادة تعقيد الاستقرار الإقليمي. ويساورنا القلق أيضا إزاء حالة ما يقرب من ٥ ملايين مشرد داخلي و ٦ ملايين من المواطنين السوريين، الذين يشكلون أكبر عدد من اللاجئين والمشردين في العالم اليوم. إن لدى هؤلاء الأشخاص، والذين يتعرضون في كثير من الحالات لأشد الظروف المعيشية خطورة، الحق في العودة الطوعية إلى ديارهم وأعمالهم التجارية، بطريقة آمنة وكريمة، في إطار المعايير المقبولة دولياً. ولا يجوز تقويض حق الملكية لهؤلاء الأشخاص بأي حال من الأحوال.

تتطلب الحالة المأساوية أكثر من أي وقت مضى أن تتاح للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى إمكانية الوصول الفوري والآمن وغير المشروط إلى من هم في أمس الحاجة. ونود أن نكرر تقديرنا ودعم لعمل العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. كما نشدد على أهمية المساعدات عبر الحدود من أجل بقاء الملايين من الناس. يجب على المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان التي لديها أكبر الموارد وتلك الملتزمة بتحقيق السلام والاستقرار، أن يكفل التمويل المستقر والذي يمكن التنبؤ به لخطة الاستجابة الإنسانية في سورية.

وأخيرا، يجب أن نضع في الاعتبار الحاجة الملحة إلى التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الطويل، استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ويجب أن تشارك جميع الأطراف، وبخاصة الحكومة، بشكل بناء في هذه الجهود. إن قدرتنا على التخفيف من معاناة السكان وضمان إعادة البناء الضرورية والعاجلة للبلد تتوقف في نهاية المطاف على ذلك. وفي هذا الصدد، نأمل أن يمكّن الاجتماع المقبل في جنيف بين المبعوث الخاص للأمين العام والجهات الضامنة في أستانا من إحراز التقدم في إنشاء لجنة دستورية مُمثلة وشاملة للجميع، لا سيما فيما يتعلق بالمرأة السورية. ونعتقد أن من الضروري أن يسهم الضامنون في أستانا، والبلدان الأخرى التي لها تأثير على الحكومة السورية، والمعارضة، في تهيئة جو من الاعتدال والانفراج والحوار من أجل ضمان السلام والرفاه للشعب السوري والسلامة الإقليمية للبلد.

**السيدة إكيلز – كوري** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد جون غينغ على إحاطته الإعلامية.

تتجه كل الأنظار الآن إلى شمال غرب سورية، ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء الأخطار التي تهدد أرواح المدنيين إذا قرر النظام وحلفاؤه شن هجوما أوسع نطاقا في محافظة إدلب. تتزايد التوترات هناك، وكذلك أعمال العنف. وفي الأسابيع الأخيرة وحدها، لقي المئات من المدنيين حتفهم، ومعظمهم من النساء والأطفال. وتفيد التقارير بأن سلطات التعليم قد علقت جميع الأنشطة الدراسية لعدة أيام في المدن القريبة من إدلب بسبب الأعمال العدائية. ومن شأن العمليات العسكرية للنظام السوري في إدلب، ولا سيما الدعم العسكري الروسي، تصعيد النزاع وزيادة تقويض الجهود التي يبذلها مجلس الأمن الرامية إلى العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي للنزاع.

كما نشعر بالانزعاج الشديد إزاء التقارير التي تفيد بأن النظام يواصل ممارسته المتمثلة في استهداف المرافق الطبية، وهذه تكتيكات وحشية وفظيعة تُرتكب في تحد صارخ للقانون الدولي الإنساني، وعلى وجه التحديد، في انتهاك للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). وما من مبرر للادعاء بعدم معرفة أماكن تلك المرافق في إطار الآليات القائمة لتفادي التضارب. فذلك لا يضيف سوى الأكاذيب إلى الجرائم والقصص الكثيرة جدا عن المآسي الإنسانية التي اتسم بها هذا النزاع خلال السنوات السبع الماضية.

تأخذ الولايات المتحدة على محمل الجد التحذيرات من المبعوث الخاص للأمين العام دي ميستورا والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية من أن العمليات العسكرية في إدلب والمناطق المحيطة بها لن تعرض للخطر حياة العديد من المدنيين البالغ عددهم أكثر من ٣ ملايين الذين يحتمون، فحسب، لكن من شأنه أيضا أن يعرقل بشدة من قدرة الشركاء في المجال الإنساني على تقديم المساعدة المنقذة للحياة. وما لم تتمسك الجهات الضامنة في أستانا – روسيا وإيران تركيا – بمناطق تخفيف التوتر التي أنشأتها بنفسها في محافظة إدلب لوقف اعتداء وشيك من النظام، فما من سبيل أمام هؤلاء المدنيين سوى اللجوء إلى التماس الملاذ الآمن أو المعونة.

كما أن الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق لأن النظام قد يستخدم مرة أخرى الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين كجزء من هجوم إدلب، مع ما لذلك من آثار مدمرة على الأوضاع الإنسانية على أرض الواقع،مما يزيد إضعاف النظام الدولي الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية. وكما أوضحنا في بياننا المشترك لإحياء ذكرى الهجوم بغاز السارين القاتل الذي شنه النظام في الغوطة، فإن الولايات المتحدة وحليفتيها، فرنسا والمملكة المتحدة، سترد ردا مناسبا على أي هجمات بالأسلحة الكيميائية من جانب نظام الأسد.

تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الظروف في سورية ليست مؤاتية بعد لعودة اللاجئين على نطاق واسع. وعلى الرغم من تقييم الأمم المتحدة، فإن نظام الأسد قد دعا السوريين في جميع أنحاء العالم إلى العودة إلى ديارهم، ولكن هذا النهج لم يساعد كثيرا على تهيئة الظروف اللازمة لجعل ذلك حقيقة واقعة. وفي الواقع، لا يزال النظام يجعل البلد مكانا خطيرا وتكتنفه التهديدات لشعبه من خلال العرقلة الروتينية للمساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة عبر الحدود، ويطيل أمد عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف بتنفيذ غارات جوية وبرية – ويعرض الملايين من المدنيين للخطر.

بوصف الولايات المتحدة الجهة المانحة الرئيسية للمساعدة الإنسانية إلى سورية، فإنها تدعم المعونة التي تصل إلى ٤ ملايين سوري كل شهر في جميع المحافظات الـ ١٤، وسنواصل تقديم الدعم للشعب السوري. وإذا كان شركاؤنا الروس جادين بشأن قلقهم إزاء اللاجئين وغيرهم من النازحين السوريين، فإننا نوصي بوقف التمكين الجاري للنظام السوري والعنف العشوائي، والحفاظ على مناطق تخفيف التوتر، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى من هم بحاجة إليها، بما يتفق تماما مع القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤).

إن الحل الأفضل والدائم والوحيد للأزمة الإنسانية في سورية هو من خلال عملية سياسية ذات مصداقية في جنيف تفضي بدون تغيير إلى إصلاح دستوري، وانتخابات رئاسية وبرلمانية تحت إشراف الأمم المتحدة، وانتقال سياسي يعبر حقا عن إرادة الشعب السوري، فضلا عن مساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال النزاع. غالبا ما تبدو هذه الأهداف بعيدة المنال، ولكن واجبنا تجاه الشعب السوري هو دعم كل الجهود لجعلها حقيقة واقعة.

**السيدة كوردوبا سوريا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا نقدر كثيرا الإحاطة الإعلامية التي قدمها مدير العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ، ونحيط علما بها.

نعرب مرة أخرى عن استيائنا لأن الشعب السوري لا يزال يعيش تحت الحصار ويشهد العنف، ولا سيما السكان الأكثر ضعفا، وهم الأطفال الذين لم يعرفوا في بعض الحالات إلا ذلك الواقع طوال حياتهم. ويؤسفنا أنه وقت تقديم تقرير الأمين العام (S/2018/777)، ونتيجة للنزاع كان لا يزال نحو ١,٤٨ مليون شخص يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، وأن من بين أكثر من ٦ ملايين من المشردين داخليا، هناك ٢,٦ مليون طفل. كما نأسف لأن في شهر تموز/يوليه وحده، تم تشريد أشخاص يصل عددهم إلى ٠٠٠ ٣٢٥ شخص في الجنوب الغربي من سورية، مما يزيد من عدد الأشخاص المشردين بالفعل من هذه الفئة من السكان الضعيفة أصلا.

في هذا الصدد، نجدد مناشدتنا الأطراف المعنية وندعو إلى وقف الأعمال العدائية في سياق القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨). ويجب منع أي زيادة في حدة التوتر حتى لا يؤدي ذلك إلى المزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. لذلك، نكرر من جديد التعبير عن قلقنا وانزعاجنا جراء ما قد يحدث ليس فقط في محافظة حلب، ولكن بشكل خاص في إدلب، حيث يمكن أن يفضي أي استخدام للقوة في تلك المنطقة، عدا التشريد الجماعي للسكان، إلى حدوث كارثة إنسانية أكبر. ولذلك، نوجه الانتباه إلى حقيقة أنه في شهر تموز/يوليو وحده، زاد عدد السكان في إدلب ليبلغ ٤,٢ مليون شخص.

ومن الضروري تجنب أي نوع من التوتر أو التصعيد في أعمال العنف لمنع حدوث مأساة أكبر. وتحقيقا لتلك الغاية، يعتبر التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) أمرا بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على مختلف المبادرات التي

مكّنت من التوصل إلى اتفاقات على المستوى المحلي، لم تسهل توصيل المساعدات الإنسانية فحسب، بل وسهلت أيضا إجلاء الأشخاص المحتاجين، مثل سكان الفوعة وكفريا في ١٦ تموز/يوليه.

وبالمثل، نسلط الضوء على تسليم فرنسا إمدادات نقلت إلى سورية بدعم من الاتحاد الروسي. ينبغي تكرار هذا المثال إذا كنا نأمل في الوصول إلى ١٣,١ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء الأراضي السورية. ونحن مقتنعون بأن الحوار والتعاون أكثر فعالية من استخدام العنف.

إننا ندين مرة أخرى أي شكل من أشكال الهجوم العشوائي على المنشآت المدنية. وندعو الأطراف إلى احترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني من أجل ضمان حماية المدنيين والمستشفيات والمرافق التعليمية وعدم جعل هذه البنية التحتية المدنية هدفاً لهجماتها، ولكن بشكل خاص مراعاة وحماية العاملين في المجالين الطبي والإنساني. نحن نؤمن بأن احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني هو وحده الذي سيمكن من تحقيق سلام مستدام تدريجي في سورية.

ونشيد بالموظفين العاملين في المجالين الإنساني والطبي، الذين مكنت جهودهم الدؤوبة، بما في ذلك المخاطرة بحياتهم، من الوصول الإنساني الذي توجد حاجة ماسة إليه. ونحث مختلف الوكالات الإنسانية على عدم وقف هذه المساعدات، لأنها أتاحت، بفضلهم، الوصول وتزويد أكثر من ٣,٣ مليون شخص بالغذاء، ومليون شخص بخدمات وإمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وفي هذا الصدد، نؤكد أنه في شهر تموز/يوليه وحده، حصل أكثر من ١٨٨ ٠٠٠ طفل وأم على خدمات الرعاية الصحية الأولية والتحصين، في حين تلقى أكثر من ١٩٣ ٠٠٠ طفل وأم مرضعة مكملات غذائية وخدمات. ومع ذلك، نشدد بشكل خاص على أنه كان من الممكن توفير الحماية وخدمات الدعم النفسي الاجتماعي لأكثر من ٢٠٩ ٠٠٠ طفل.

ولهذا السبب، نؤكد من جديد ضرورة تعاون الحكومة السورية، بحيث يمكن زيادة هذه المساعدة عند العمل بطريقة أكثر تنسيقا ونشاطا مع مختلف وكالات الأمم المتحدة وممثليها. وهذا يتطلب بشكل عاجل موافقات على تأشيرات الدخول، وكذلك الإذن بدخول القوافل. لذلك نسلط الضوء على إرسال أربع قوافل عبر الحدود على الأقل خلال شهر تموز/يوليه. ونحض على استمرار تقديم المساعدات الإنسانية من خلال هذه القوافل الإنسانية المشتركة بين الوكالات.

نحن نصر على ضرورة ضمان إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات في جميع أنحاء الأراضي والمناطق المأهولة بالسكان، وخاصة في مدينة الرقة. ونعتقد أن هذه مهمة عاجلة وضرورية، ليس لأن تلك المخلفات تهدد الأنشطة الإنسانية فحسب، بل ولأنه يتعين اتخاذ التدابير اللازمة، لمنع الوفيات بين العاملين في المجالين الطبي والإنساني، وخاصة المدنيين الذين يعودون إلى مدنهم الأصلية. وفي هذا الصدد، نذكر حقيقة أن أي عودة يجب أن تكون طوعية بدون عائق وبكرامة كاملة وفي ظروف آمنة.

أخيرا، نكرر التأكيد على أن الطريقة الوحيدة لحل الصراع هي من خلال عملية سياسية جامعة عبر التفاوض ومتفق عليها، يقودها الشعب السوري ومن أجله، وتسهل التوصل إلى حل سلمي.

**السيدة فرونيتسكا** (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أتقدم بالشكر إلى مقدم الإحاطة الإعلامية، السيد جون غينغ، على تحليله الشامل.

أولا، أود أن أؤكد بإيجاز شديد مرة أخرى دعمنا القوي لإعادة إطلاق عملية سياسية تيسرها الأمم المتحدة من أجل

سورية. نحن ندعم بقوة عملية سياسية جامعة بقيادة وملكية سورية، تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف.

أنتقل الآن إلى موضوعنا الرئيسي المتمثل في البعد الإنساني للصراع السوري، وعلينا أن نعترف بأن المنطق العسكري لا يزال يوجه التطورات في سورية. ولا نزال نواجه أعمال عنف وانتهاكات واسعة النطاق للقانون الدولي، بما في ذلك الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان. ولا تزال أبرز الأمثلة على ذلك ظاهرة في الجزء الجنوبي الغربي من سورية. ويساورنا قلق شديد جراء التقارير التي تفيد أنه بحلول نهاية هذا الشهر، قد يكون حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص قد نزحوا حديثًا من المناطق المتضررة.

ومع أخذ الأحداث الأخيرة بعين الاعتبار، فإننا ندين بشدة تكثيف العمليات العسكرية وندعو إلى إنهاء فوري للعنف في جنوب غرب سورية. فالعمليات العسكرية التي تؤدي إلى وفيات بين السكان المدنيين، فضلا عن تدمير الهياكل الأساسية المدنية وإلحاق الأضرار بها، مثل المدارس والمستشفيات، غير مقبولة ويجب أن تتوقف. ويتعين تأمين الوصول الإنساني الآمن والمستدام. للأسف، منذ استعادت الحكومة السورية السيطرة على العديد من مناطق البلد، لا تصل حتى الآن الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني إلى المناطق المحتاجة إلى المساعدات، بدون عوائق.

ولا يساورنا القلق بشأن جنوب غرب سورية وحده، ولكن أيضا بشأن الجزء الشمالي الغربي. حيث أدت العمليات العسكرية التي تقودها القوات الحكومية، بدعم من حلفائها، إلى نزوح الآلاف من المدنيين. وقد زاد العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين للمساعدة الإنسانية في محافظتي حلب وإدلب بأكثر من نصف مليون شخص هذا العام.

وكما سمعنا في الإحاطة الإعلامية، لا تزال محافظة إدلب تكافح في مواجهة تدفق جديد ضخم للمشردين داخلياً. إنه تطور مثير للقلق البالغ، مما يجعل إدلب تستضيف أعلى عدد إجمالي للمشردين في سورية. فقد نزح أكثر من نصف مليون شخص إلى محافظة إدلب وداخلها في الأشهر الستة الماضية، معظمهم من الغوطة الشرقية وحمص واليرموك وأجزاء أخرى من محافظة إدلب. إن العواقب المحتملة لمزيد من التصعيد العسكري في هذا المجال تثير قلقنا الشديد.

يجب أن تكون الضرورة الإنسانية هي أولويتنا. ونود أن نكرر دعوتنا القوية إلى جميع الأطراف التي لها قدر من التأثير على الأرض، أن تتخذ جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق وقف كامل للأعمال العدائية في كامل إقليم سورية، ولا سيما في إدلب، من أجل الحيلولة دون حدوث السيناريوهات التي شهدناها بالفعل في الغوطة الشرقية وحلب. وفي هذا السياق، يتعين التأكيد على ضرورة احترام جميع أطراف الصراع لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية.

وأود أيضا أن أشدد على ضرورة حماية اللاجئين. ولن نؤيد سوى عودة السوريين بأمان وطواعية وكرامة في ظل إطار بقيادة الأمم المتحدة، حالما تسمح الظروف بذلك. وينبغي أن يكون احترام حتمية عدم الإعادة القسرية مبدأنا التوجيهي في هذه المسألة.

ليست هناك حاجة لتكرار مدى أهمية حماية المجموعات في الأوضاع الهشة، لا سيما الأطفال والنساء وأفراد الأقليات الدينية، الذين غالباً ما يتأثرون بشكل غير متناسب جراء النزاع الدائر في سورية.

في الختام، اسمحوا لي أن أشدد على ضرورة الحفاظ على وحدة مجلس الأمن بشأن مسألة التنفيذ الكامل للقرار المتعلق بالجانب الإنساني في جميع أنحاء سورية. للأسف، فإننا نرى الهجمات العسكرية الجديدة تستمر.

وهذا يثير قلقنا، حيث إننا قد نواجه مرة أخرى زيادة في أعمال العنف. ندعو جميع الأطراف التي يمكن أن تؤثر على الأحداث في الميدان إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان وقف الأعمال العدائية، والحماية الكافية للشعب السوري، وأخيرا، توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة.

**السيدة غيغن** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، نود أن نشكر مدير العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيد جون غينغ، على إحاطته الإعلامية، التي أبرزت مرة أخرى الحالة الإنسانية الخطيرة في سورية ومخاطر حدوث المزيد من التدهور إذا شنّ النظام عمليات هجومية واسعة النطاق في إدلب. تجدر الإشارة إلى أن العنف يولد العنف وأن الدورة المميتة يجب أن تتوقف. وفي ذلك الصدد، أود أن أثير أربع نقاط.

أولا، تشعر فرنسا بقلق شديد إزاء الدلائل على هجوم عسكري واسع النطاق في إدلب. إذ لا يزال شن هذا العمل العسكري يقوض الآمال في إنهاء الأزمة، وقد يؤدي إلى مأساة إنسانية أخرى في شمال سورية، إلى جانب أزمة المهاجرين في تركيا. تجب كفالة حماية المدنيين والهياكل الأساسية حيث إن حياة ٢,٢ مليون شخص في خطر. من شأن هذا العنف أيضا أن يفاقم التهديدات للأمن الإقليمي، لأنه يمكّن المقاتلون الجهاديون، بما في ذلك الموجودون في منطقة إدلب، من الانتشار. يجب أن تتوقف على الفور التفجيرات التي ازدادت في الأسابيع الأخيرة. يجب علينا معا أن نثني النظام السوري عن تنفيذ استراتيجيته الرامية إلى سحق المعارضة، ولا سيما استخدام الأسلحة الكيميائية. وتلك هي الرسالة التي نقلتها الأسبوع الماضي فرنسا، جنبا إلى جنب مع الشريكين الأمريكي والبريطاني. وفي هذا الصدد تكتسي مواصلة الحوار أهمية بالغة حيث إن الرئيس إيمانويل ماكرون على اتصال وثيق مع الرئيس أردوغان والرئيس بوتين بشأن هذه المسألة. وندعو الجهات الضامنة لمنطقة تخفيف التوتر في إدلب إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار والاحترام التام للقانون الإنساني وكفالة احترامه.

ثانيا، وبصورة أعم، يجب ضمان إمكانية الوصول الكامل والفوري في جميع أنحاء سورية. يجب أن توفر للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية إمكانية وصول آمن إلى جميع المحتاجين، بما في ذلك في الغوطة الشرقية والقنيطرة. تعرب فرنسا عن أسفها لعدم إحراز تقدم حقيقي في هذا المجال، بما في ذلك في المناطق ذات الأولوية التي تبدلت جهات السيطرة. م يتم إيصال سوى ١١ في المائة من قوافل الاحتياجات التي حددتها الأمم المتحدة وكانت مشمولة في تموز/يوليه وآب/أغسطس، وهي غير كافية وهو أمر غير مقبول. نشير إلى أن المساعدة التي تقدمها القوافل العابرة للحدود التي أذن بها القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧) تكتسي أهمية بالغة. إن المساعدة المقدمة عن طريق تركيا أمر حيوي، ولا يوجد بديل عن توفير المساعدة اليومية لنحو مليوني شخص في شمال غرب سورية. ندعو أيضا إلى زيادة المعونة عبر اليعربية، بين العراق وسورية.

ثالثا، فيما يتعلق بعودة اللاجئين، للأسف لا تتوفر في الوقت الراهن الظروف لعودتهم الطوعية والآمنة والكريمة. وإذا قرروا العودة إلى سورية، فلا يمكن ضمان سلامتهم. ومنذ كانون الثاني/يناير، كان هناك ما يقرب من مليون من النازحين الإضافيين. والعائدون هم عرضة لنزع الملكية والإيذاء والتجنيد القسري وحتى الاضطهاد من قبل النظام. إن القانون رقم ١٠ يجعل تشرد الناس لا رجعة فيه وهو يشكل جزءا من استراتيجية هندسية ديمغرافية. إنه يشكل عائقا كبيرا أمام عودة اللاجئين والأشخاص المشردين. وعلى غرار شركائنا في الاتحاد الأوروبي، نطالب جماعيا بإلغاء القانون والتعويضات والتجنيد، والعمل الدؤوب لإعادة الممتلكات.

رابعا وأخيرا، أود الإشارة إلى أن الحالة الإنسانية لن يجري عليها أي تحسن طويل الأجل دون إحراز تقدم موثوق

ولا رجعة فيه في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة. وحتى الآن، لم يُبد النظام السوري أي استعداد للتفاوض بشأن انتقال سياسي. بدون انتقال سياسي، تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، لن تتحقق المصالحة الوطنية ولن تعود غالبية اللاجئين. نشير أيضا بصراحة شديدة إلى أنه بدون انتقال سياسي حقيقي، لن تموّل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسساته إعادة الإعمار.

وفي الختام، نحن في مفترق طرق على الطريق إلى عملية جدية ستؤدي إلى التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع. تعمل فرنسا على الجمع بين أطراف النزاع. يمثل إعلان السيد ستافان دي ميستورا بشأن تشكيل اللجنة الدستورية فرصة يجب أن نغتنمها لضمان إحراز تقدم نحو إيجاد حل سياسي. ستواصل فرنسا جهودها الرامية إلى حماية المدنيين السوريين والتأكد من أن العملية السياسية ستقود إلى تغيير دستوري حقيقي وانتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع.

**السيد فان أوستيروم** (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أعرب عن تقديري للسيد غينغ على إحاطته الإعلامية الواقعية.

وسأركز على ثلاث نقاط اليوم: الحاجة إلى دعم القانون الدولي الإنساني، لا سيما في إدلب؛ الظروف المواتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين؛ والحاجة إلى البدء بالعلمية السياسية.

أولا، فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني الدولي وإدلب، ظللنا نشهد آثار الأعمال العسكرية المكثفة في سورية، ولا سيما في الشهر الماضي في الجزء الجنوب الغربي. تقوم الحاجة إلى المساعدات الإنسانية عبر الحدود من أجل الوفاء بالاحتياجات الإنسانية في هذا المجال؛ فالإمدادات المتقطعة من دمشق غير كافية. نشدد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المعونة والعاملون في المجال الطبي. حتى عندما تعطي المستشفيات إحداثياتها للحصول على الحماية، يجري استهدافها جوا. وتجسد هذه الممارسات المفزعة الاستهتار الكامل بالقانون الدولي والكرامة الإنسانية والأصول. يجب على أطراف النزاع أن توفر الحماية لجميع المدنيين، لا سيما الفارون من العنف.

نحن نتشاطر الشواغل المعرب عنها في تقرير الأمين العام (S/2018/777) فيما يتعلق بزيادة التصعيد العسكري في المنطقة الشمالية الغربية. هناك حوالي ٣ ملايين من المدنيين، بمن فيهم مليون طفل، يعيشون في إدلب. إن ستين في المائة من المشردين داخليا الذين فروا من العنف في سورية وفي أماكن أخرى، يلتمسون الحماية في الشمال الغربي. ينبغي للجهات الضامنة في أستانا لمنطقة تخفيف التوتر أن توفر هذه الحماية؛ فذلك هو التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. إننا نحث النظام السوري والضامنين في أستانا على منع تصاعد العنف في إدلب. يجب على الضامنين في أستانا والنظام السوري العمل من أجل التوصل إلى حل تفاوضي غير عنيف. وينبغي استخدام الاجتماعات المقبلة، من قبيل مؤتمر اسطنبول، لإيجاد الحل. يتعين على الأطراف أن تمتنع عن الأعمال العسكرية.

ثانيا، فيما يتعلق بشروط العودة الآمنة للاجئين، يظل السوريون – الذين يبلغ مجموعهم ٥,٦ ملايين شخص – يشكلون أكبر مجموعة من اللاجئين في جميع أنحاء العالم. لا نزال نشعر بالامتنان للبلدان المجاورة على حسن الضيافة، ونؤكد على أهمية الدعم والتضامن الدوليين. ونقدر الاتفاق الموقع مؤخرا بشأن خطة الاستجابة الإنسانية، على الرغم من أنه قد تأخر كثيرا. وعلى غرار زميلي البيروفي، أود تسليط الضوء على المحنة الرهيبة للكثير من المشردين داخليا. نشدد مرة أخرى على أهمية النهج القائم على الاحتياجات الإنسانية في سورية، ليس الآن فحسب، بل أيضا في السنة المقبلة.

نحن نشعر بالصدمة إزاء ما تم نشره مؤخرا من شهادات وفيات للمئات من السوريين الذين قتلوا في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام. ولا يمكننا الحديث عن العودة الآمنة للاجئين ما دام النظام غير مستعد لحماية مواطنيه في جميع أنحاء سورية. وما زال من غير الآمن العودة إلى سورية. إن عتبات الحماية الـ ٢١، على النحو الذي حددته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والذي نؤيده بقوة، غير موجودة. ولكي تتحقق أي عودة طوعية، من الضروري كفالة توفر بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تمكن اللاجئين من العودة إلى مدنهم وقراهم وإعادة بناء أنفسهم في جو من الأمان والكرامة. وتماشيا مع مبدأ عدم الإعادة القسرية، يأتي ضمان العودة الطوعية في صميم هذه العملية. ومن الأهمية بمكان أن تتوفر لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال الحماية إمكانية الوصول لرصد الامتثال لعتبات الحماية الـ ٢١.

والأمر المتصل بتلك المسألة هو أنه لا تزال لدينا شواغل جدية إزاء القانون السوري رقم ١٠.

ويبدو أن ذلك القانون يسعى إلى فرض حقائق ديمغرافية جديدة في الميدان ويهدد مستقبل اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا.

ثالثا، إن هناك حاجة إلى التوصل إلى حل سياسي. ولن يؤدي السعي في مسار استراتيجية تقوم على العنف العسكري وانتهاك الحقوق المدنية إلى تحقيق الاستقرار والسلام في الأجل الطويل أبدا. والسوريون بحاجة إلى ما يدعوهم إلى الثقة في قدرة حكومتهم على تحقيق السلام. وفي نهاية المطاف، فلن يتحقق السلام والاستقرار أبد إلا من خلال التوصل إلى حل سياسي شامل. ويظل موقف مملكة هولندا واضحا ومتسقا في ذلك الصدد. ونعرب عن تأييدنا للحل السياسي الذي تيسره الأمم المتحدة تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولن نقدم أي دعم لإعادة الإعمار في سوريا ما لم تتحقق عملية الانتقال السياسي.

وختاما، أود أن أكرر النداء الذي وجهه الأمين العام في تقريره:

> ”وأعيد التأكيد على وجوب محاسبة المرتكبين لانتهاكات القانون الدولي الإنساني الجسيمة. فهذه المحاسبة لها أهمية جوهرية في تحقيق السلام الدائم في الجمهورية العربية السورية“. (S/2018/777، الفقرة ٤٥)

واتساقا مع ما قاله الأمين العام، فإننا ندعو إلى إحالة الحالة في البلد إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الاحترام والتقدير للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية والموظفين الطبيين الذين يخاطرون بحياتهم من أجل ضحايا العنف في سوريا.

**السيد أدوم** (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بهذه الإحاطة بشأن الحالة الإنسانية في سوريا. وأشكر السيد جون غينغ، مدير العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الذي أطلعتنا إحاطته على استمرار التحديات الإنسانية المرتبطة على وجه الخصوص بالقتال الدائر بين أطراف النزاع في سوريا. وفي ذلك الصدد، فإن التحذير من احتمال شن هجوم سوري وشيك على إدلب يزيدنا شعورا بالقلق.

وعلى الرغم من اتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، فلم تتحقق بعد للأسف الهدنة الإنسانية الدائمة التي طال انتظارها والتي لا غنى عنها لإيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك عمليات الإجلاء الطبي. وأشير إلى أن القرار يدعو جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية لتهيئة الظروف اللازمة لوصول قوافل المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة

بصورة مستدامة إلى المناطق المحاصرة لوضع حد لمحنة الملايين من السوريين.

وللأسف، فبالرغم من النداءات العاجلة للمجلس، لا تزال الاشتباكات العسكرية مستمرة على النحو المبيّن في تقرير الأمين العام (S/2018/777) ولا يستثني تصعيد العنف المدارس ولا المستشفيات. وبذلك فإنه يسهم في تدهور الحالة الإنسانية في سوريا. وفي الجزء الشمالي الغربي من البلد، كما يذكر التقرير، فقد ازداد العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية في محافظتي حلب وإدلب بأكثر من ٥٧٠ ٠٠٠ شخص منذ أوائل عام ٢٠١٨ ليصل إلى ما مجموعه ٤,٢ مليون شخص. ونُقل الآلاف من الذين تم إجلاؤهم من المنطقة الجنوبية الغربية إلى إدلب - وهي بلدة سجلت وصول ما يقرب من ١٣٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا بين آذار/مارس وآب/أغسطس. وازداد تدهور الحالة الإنسانية المثيرة للقلق في سوريا بسبب الصعوبات التي تواجهها الجهات الإنسانية الفاعلة في تقديم المساعدة إلى السكان المنكوبين.

وفي تلك البيئة البالغة الصعوبة، حيث يخاطر العاملون في المجال الإنساني بحياتهم لاستعادة الأمل إلى الملايين من السوريين، تود كوت ديفوار أن تثني على شجاعة الإجراءات المتخذة لإعادة ١٤٧ ٠٠٠ من المدنيين إلى مدينة الرقة منذ انتهاء الأعمال العدائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، على الرغم من انتشار مخلفات الحرب من المتفجرات في تلك المدينة. ويرحب بلدي أيضا باستمرار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود، ما مكّن من تقديم المساعدة لأكثر من ٣,٣ ملايين من الأشخاص المحتاجين.

ونظرا لتدهور الحالة الإنسانية، تذكّر كوت ديفوار بأنه يتعين على الأطراف المتحاربة في الأزمة السورية احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتحثها على وجه الخصوص على الكف عن عرقلة إيصال المعونة الإنسانية. ويؤيد بلدي دعوة الأمين العام إلى جميع أطراف النزاع والمجتمع المدني السوري وجميع الجهات الفاعلة الأخرى إلى التعاون الكامل مع الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية، بهدف إجراء التحقيقات اللازمة مع مرتكبيها بموجب القانون الدولي منذ آذار/مارس ٢٠١١ ومحاكمتهم أمام المحاكم الدولية.

ويزيد عدم توافق الآراء في المجلس بشأن المسألة السورية من تفاقم حالة الجمود في العملية السياسية، ويقوض فرص التفاوض للخروج من أزمة النزاع السوري. وفي ذلك السياق، فإن العملية الإنسانية المشتركة التي اضطلعت بها روسيا وفرنسا تبدو بالنسبة لنا نموذجا للتعاون ينبغي الترحيب به وتكراره. ومكّن ذلك المشروع من توفير المعدات الطبية الأساسية لـ ٥٠٠ من المصابين بجروح خطيرة ولـ ١٥ ٠٠٠ من المصابين بجروح طفيفة في الغوطة الشرقية. ولذا يحث وفد بلدي أعضاء المجلس على النظر في جميع أشكال التعاون الممكنة لدعم الحق الأساسي للشعب السوري في خدمات الصحة والتعليم والرفاه.

وتدعو كوت ديفوار السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالعملية السياسية في سوريا، إلى عدم ادخار أي جهد للحفاظ على زخم المشاورات بغية تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ بيان سوتشي الختامي، وإنشاء لجنة دستورية بقيادة سورية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وترحب كوت ديفوار بالمشاورات غير الرسمية التي يجريها المبعوث الخاص للأمين العام مع ممثلين رفيعي المستوى من جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وتركيا في إطار اجتماع عملية أستانا المقرر عقده في سوتشي في يومي ٣٠ و ٣١ تموز/يوليه. ولا يزال بلدي مقتنعا بأنه يجب أن يأتي السلام العادل والدائم الذي يود المجلس تحقيقه في سوريا نتيجة عملية سياسية على أساس الحوار البناء والشامل للجميع.

**السيد إيسونو مبينغونو** (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود بداية، أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للسيد جون جينغ، مدير العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. ونشيد مرة أخرى بالأفرقة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على جهودها الدؤوبة للتخفيف من معاناة الملايين من المدنيين السوريين.

وتشاطر غينيا الاستوائية الوفود السابقة في الإعراب عن قلقها البالغ إزاء استمرار الأعمال العدائية في العديد من المحافظات في الجزءين الجنوبي الغربي والشمال الغربي من سوريا. وندين الهجمات المروعة التي شُنت في الأسابيع الأخيرة في أجزاء مختلفة من البلد على المدنيين والبنية التحتية المدنية والإنسانية في شمال غرب سوريا في محافظتي إدلب وحلب وأودت بحياة المئات من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال.

ويجب ألا يكون السكان المدنيون أهدافا وضحايا للعمليات العسكرية. وندعو في ذلك الصدد، جميع الأطراف في الأزمة ومن لهم نفوذ عليها إلى ضمان استمرار وسلامة إيصال المساعدة الإنسانية إلى المدنيين دون عوائق، فضلا عن حماية البنى التحتية المدنية وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وتعدُّ سوريا من أكثر البيئات صعوبة وخطرا على العاملين في المجال الإنساني. فمنذ بداية الأزمة في آذار/مارس ٢٠١١ تشير التقديرات إلى مقتل المئات من العاملين في المجال الإنساني ومقدمي الخدمات، بمن فيهم العاملون في مجال الصحة أثناء تأدية واجباتهم. ولذلك، فإن من الضروري اتخاذ جميع التدابير اللازمة على وجه الاستعجال لزيادة حمايتهم وضمان استمرارية الخدمات لدعم الاستجابة الإنسانية الفعالة للسكان المحتاجين.

وفي إدلب والمناطق المحيطة بها، فإن خطر تصعيد العنف بصورة مماثلة لذلك الذي حدث في مناطق سورية أخرى سيعرّض للخطر الكثير من المدنيين المقيمين هناك والذين يزيد عددهم على ٣ ملايين شخص في تلك المنطقة الكثيفة بالسكان، علاوة على آثاره الخطيرة على قدرة الشركاء في المجال الإنساني على تقديم المساعدة المنقذة للحياة، بل يصبح ذلك التصعيد مصدرا حقيقيا لزعزعة الاستقرار في المنطقة في نهاية المطاف.

وكما أكدنا مجددا، فإن الحالة الإنسانية لا يمكن أن تُعالج بمعزل عن العملية السياسية. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تتوصل جميع أطراف النزاع والبلدان ذات النفوذ عليها إلى اتفاق حقيقي وشامل للجميع بغية تسوية هذه الحرب الطويلة بالطرق السلمية وتجنب استمرار معاناة الشعب السوري. كما نؤكد مجددا التزامنا الثابت بالعملية السياسية الشاملة للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة، عملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

أخيرا، نأمل أن تهيئ المحادثات المقرر إجراؤها في أوائل أيلول/سبتمبر في جنيف مع المبعوث الخاص للأمين العام الظروف اللازمة للتوصل إلى حل دائم للنزاع، والذي سيؤدي حتما إلى إعادة الإعمار اللازمة للبلد وإلى بث روح جديدة في الاقتصاد بفضل المساهمات المالية المقدمة من شركائه الاستراتيجيين.

**السيدة غوادي** (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر المدير جون غينغ على إحاطته الإعلامية. ونكرر الإعراب عن تقديرنا للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني للاستمرار في تقديم المساعدة المنقذة للحياة للملايين من السوريين في ظل ظروف صعبة.

نلاحظ من تقرير الأمين العام (S/2018/777) أن الأمم المتحدة لم تعد تصنف أي منطقة في سورية باعتبارها منطقة محاصرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد النازحين قد انخفض انخفاضا كبيرا، ولا سيما في جنوب غرب سورية. وبينما يمكن النظر إلى عودة اللاجئين والنازحين داخليا في بعض المناطق السورية باعتبارها اتجاها إيجابيا، ندرك أن مستوى الاحتياجات الإنسانية لا يزال مرتفعا. ولذلك، ينبغي لجميع الأطراف دعم

الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني حتى يتسنى لهم الوصول إلى جميع السوريين المحتاجين إلى المساعدة.

وفي هذا الصدد، نشدد على أن إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وعلى نحو آمن ومستمر ودون عوائق إلى المحتاجين في جميع أنحاء البلد لا تزال أمرا لا غنى عنه. كما أن حماية المدنيين والمرافق المدنية أمر بالغ الأهمية. وبالإضافة إلى دعم الاستجابة الإنسانية الفعالة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية العاملين في مجال الإغاثة. ومن أجل مواصلة البرامج الإنسانية القائم على الاحتياجات، تحتاج الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني أيضا إلى تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لخطة الإغاثة الإنسانية لسورية.

يساورنا القلق إزاء إمكانية أن يؤدي المزيد من التصعيد العسكري في إدلب والمناطق المحيطة بها، حيث يقيم حوالي ثلاثة ملايين سوري، إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. وتقرير الأمين العام يحذر بوضوح من أن زيادة التصعيد العسكري في تلك المنطقة لن تؤدي إلى مزيد من التحركات السكانية الضخمة فحسب، ولكن سيكون لها أيضا عواقب وخيمة على المدنيين من حيث الحماية وإمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية. وبما أن إدلب هي إحدى مناطق تخفيف التوتر، فإننا نشجع ضامني عملية أستانا، الذين نعلم أنهم عقدوا اجتماعا في أواخر الشهر الماضي – على التقيد باتفاق تخفيف التوتر والتوصل إلى حل مستدام من خلال الحوار والذي يمكن أن يحمي المدنيين في تلك المنطقة.

وينبغي للمجلس، وخاصة الأعضاء الذي لديهم تأثير على الأطراف الفاعلة المحلية، أن يضطلع أيضا بدور بناء في تجنب التدابير العسكرية التي يمكن أن يكون لها أثر هائل على المدنيين. وكما يذكرنا الأمين العام في تقريره الأخير، ينبغي أن يكون لدينا جميعا جدول أعمال واحد فقط، يتمثل في إنهاء المعاناة الهائلة والمستمرة للشعب السوري. ولا يمكن إنهاء المأساة الإنسانية بطريقة مستدامة إلا من خلال إيجاد حل سياسي شامل بتيسير من الأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي بذل كل الجهود للتعجيل بإحراز تقدم على المسار السياسي.

**السيد العتيبي** (الكويت): في البداية، نشكر، طبعا، السيد جون غينغ على إحاطته القيمة ونشيد بالجهود التي يبذلها جميع العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية في سورية وغيرها من مناطق العالم. طبعا، أؤيد كل ما ذكره ممثل السويد في كلمته نيابة عن دولة الكويت ولكن لدي نقاط إضافية وسأكون مختصرا.

تتجه الأنظار إلى محافظة إدلب التي يسكنها ما يقرب من ثلاثة ملايين شخص إزاء التقارير العديدة عن تصعيد عسكري محتمل. وأي تصعيد سيؤدي لا شك إلى تفاقم الكارثة الإنسانية القائمة. ونحث الجميع على الالتزام باتفاق تخفيض التصعيد فالخيار العسكري في إدلب ستكون له تداعيات إنسانية كارثية، خاصة وأن نصف السكان هم من النازحين داخليا، إضافة إلى حاجة الملايين من السكان في إدلب والمناطق المجاورة للمساعدات الإنسانية. ويجب مضاعفة الجهود الدبلوماسية على مستويات رفيعة ومن قبل الجميع لتجنب معركة دامية وسفك مزيد من الدماء، وذلك لعدم تكرار مأساة حلب والغوطة الشرقية.

ونحن على قناعة بأن آلية المساعدات عبر الحدود تشكل جزءا حيويا من الاستجابة الإنسانية في سورية، حيث يوجد الملايين من السوريين الذين يعتمدون على تلك الآلية، وقد تمكنت من إيصال المساعدات الإنسانية لأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص خلال شهر تموز/يوليه، مما يدل على فعاليتها وأهميتها والحاجة إلى إعادة تجديدها عندما يأتي الوقت لذلك. لقد شُرد ملايين من السوريين خلال السنوات الماضية نتيجة للحرب وما صاحبها من تدمير متعمد لكثير من المناطق السكنية والبنية التحتية والمرافق الأساسية كالطرق والمستشفيات والمدارس، إضافة إلى الممارسات التي تتنافى مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن من حق جميع السوريين اللاجئين العودة إلى ديارهم. ومع تزايد الحديث عن عودتهم، فإننا نجدد ما ذكرناه في السابق وما ذكره الأمين العام في تقريره الشهري عن ضرورة ضمان عودة آمنة وطوعية وكريمة لهؤلاء اللاجئين إلى ديارهم.

يزور حاليا وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك دمشق. ونتمنى أن تؤدي تلك الزيارة إلى مزيد من التعاون من قبل السلطات السورية مع الأمم المتحدة ووكالاتها ألإنسانية المتخصصة من خلال تذليل العوائق التي تحد من فعالية الاستجابة الإنسانية في سورية من أجل الوصول إلى جميع المحتاجين. وفي هذا السياق، نعيد التذكير بأن هذا المجلس قد اتخذ قبل ستة أشهر في شباط/فبراير من هذا العام القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) بالإجماع، وهو القرار الذي دعا إلى وقف إطلاق النار دون تأخير والسماح بدخول المساعدات الإنسانية وإجلاء المصابين. ولكنه أمر مؤسف ومحبط في نفس الوقت ألا نرى تنفيذا على الأرض لقرار صادر عن هذا المجلس. فالقرارات التي لا تُطبق ليس لها قيمة ولا يمكن أن تحدث فرقا للمدنيين الأبرياء على الأرض. وسيسجل التاريخ عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بمسؤولياته في ظل استمرار الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان طوال سنوات الأزمة السورية دون أية محاسبة.

ختاما، نحن جميعا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لتحقيق تقدم ملموس في الملف السوري ونتمنى أن يساهم الزخم الدبلوماسي رفيع المستوى الذي شهدناه خلال الفترة الماضية في الوصل إلى تسوية شاملة وفقا لما جاء في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، تسوية تتوافق عليها جميع مكونات الشعب السوري وتحقق طموحاته المشروعة وتحافظ على وحدة واستقلال وسيادة سورية.

**السيد ياو شاو جون** (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين المدير جون غينغ على إحاطته الإعلامية. ونحيط علما بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2018/777) عن المساعدة الإنسانية عبر الحدود.

في الوقت الراهن، فإن الحالة الإنسانية السورية لا تزال تواجه تحديات. ويجب على الأطراف في سورية مواصل العمل، وذلك مع مراعاة مستقبل البلد ورفاه شعبه والتقيد بقرارات المجلس وحل الخلافات عن طريق الحوار والمشاورات من أجل التخفيف من وطأة الحالة الإنسانية على الفور. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تكثيف الاتصالات والتعاون مع الحكومة ودعم جميع المناطق التي تحتاج إلى المساعدة داخل الأراضي السورية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يتماشى تقديم المساعدة الإنسانية في سورية تماما مع مبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس، فيما يستند إلى احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

أحطنا علما أيضا باستمرار عودة بعض اللاجئين والمشردين السوريين. ولن يكون بوسع الناس التفاؤل، وضمان تحقيق السلام والاستقرار في الأجل الطويل في سورية بشكل كامل، إلا عندما يتم إحراز تقدم مستمر في إعادة بناء البلد. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم بنشاط إعادة الإعمار في سورية، بما في ذلك تكثيف بذل الجهود الرامية لإزالة الألغام الأرضية، والأجهزة المتفجرة الارتجالية، وغيرها من مخلفات الحرب القابلة للانفجار، من أجل تمهيد الطريق لعودة اللاجئين والمشردين.

لا تزال المنظمات الإرهابية تهدد أمن الشعب السوري. ويجب علينا دعم التقدم المحرز في مجال مكافحة الإرهاب ومنع عودة ظهور المنظمات الإرهابية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز تعاونه باستمرار ويتصدى بقوة لجميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليميين.

ويجب علينا مضاعفة الجهود لتعزيز التسوية السياسية للقضية السورية من أجل معالجة الوضع الإنساني في سورية

بشكل أساسي. ويتعين أن يتعاون المجتمع الدولي لدعم الأمم المتحدة بصفتها الوسيط الأساسي والجهود التي يبذلها المبعوث الخاص دي ميستورا لدفع العملية السياسية على أساس مبدأ عملية بقيادة وملكية سوريتين، والقرار رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجب أن يظل مجلس الأمن موحداً بشأن القضية الإنسانية السورية وأن يوفر الظروف الملائمة للقيام بتسوية سياسية.

لقد زار السفير شيه كسياويان، المبعوث الخاص للحكومة الصينية بشأن القضية السورية، سورية ودول المنطقة في أواخر شهر تموز/يوليه. وأجرى تبادلاً آخر للآراء مع الأطراف المعنية وقام بدور بناء ونشط في التسوية السياسية للقضية السورية.

إن الصين تأخذ الحالة الإنسانية في سورية على محمل الجد، وتسهم في تخفيف معاناة الشعب السوري. واستضافت الصين خلال شهر أيار/مايو، حلقة عمل بشأن تطوير وإعادة بناء سورية. وفي شهر تموز/يوليه، خلال الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري الثامن لمنتدى التعاون بين الصين والدول العربية، أعلن الرئيس شي جين بينغ أن الصين ستقدم ٦٠٠ مليون دولار أخرى إلى سورية والأردن ولبنان ودول أخرى من أجل المساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار على الأرض. وستواصل الصين بذل قصارى جهدها لمساعدة سورية وجيرانها الذين تأثروا بقضية اللاجئين.

**السيد عمروف** (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر السيد جون غينغ، مدير العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الإنسانية الحرجة للغاية في سورية.

لقد درسنا بعناية أحدث تقرير للأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (S/2018/777). ونتابع عن كثب التطورات الميدانية، ونعي الوضع الإنساني الرهيب. ولن نتمكن من منع حدوث المزيد من التدهور للأزمة الإنسانية إلا من خلال ضمان وصول الأمم المتحدة بطريقة آمنة ومستدامة ودون عوائق إلى المحتاجين في جميع أنحاء البلد، عبر خطوط الصراع وفي المناطق التي تغيرت الأطراف المسيطرة عليها مؤخرا. إننا نشيد بمنظومة الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني لعملهم في مجال تنفيذ العمليات الإنسانية الخطيرة في سورية، وهي عمليات لم يسبق لها مثيل من حيث حجمها ونطاقها.

إن عملية التفاوض السياسي صعبة، لكن كما قيل، فإن الدبلوماسية هي فن الممكن. ويجب ألا نفقد الأمل في أن يتم قريبا التوصل إلى اتفاق سياسي بين أطراف الصراع، وكذلك بين الأطراف الفاعلة الرئيسية.

ونرحب بنتائج الاجتماع الدولي في سوتشي، الذي عقد في إطار محادثات أستانا، حيث اتفقت جميع الأطراف في المفاوضات على الشروط الأساسية للسلام، ولا سيما تهيئة الظروف لإنشاء لجنة دستورية في جنيف.

ونعتبر عودة المشردين داخليا إلى ديارهم وعودة اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة والبلدان الأوروبية إلى وطنهم مسألة ملحة للغاية. ونأمل أن تقوم اللجنة الدستورية الجديدة لسورية، التي يتم إنشاؤها تحت رعاية الأمم المتحدة، بدور هام في هذا الصدد.

ويجب أن يشكل دعم الزخم الجديد والحفاظ عليه وإيجاد ظروف جديدة لإحلال السلام، أولوية بالنسبة لنا، بدلاً من قرع طبول الحرب أو التدخلات العسكرية، التي يمكن أن تعرقل كل شيء تحقق حتى الآن. ويجب أن يكون السلام لا الحرب، شعارنا.

وأخيرا، تعتقد كازاخستان أنه يتعين الحفاظ على مؤسسات الدولة في سورية والمساعدة على تطوير أسس ديمقراطية، مع سيادة القانون بشكل سليم. ولن يؤدي تدمير الدولة أو محاولات تغييرها بالقوة، إلا إلى المزيد من الفوضى، كما نرى مع عواقب ما يقرب من ثماني سنوات من القتال. كما نؤيد نداء

الأمين العام الذي وجهه إلى جميع الأطراف لضمان وجود جميع الضمانات الأمنية اللازمة لمواصلة تقديم الخدمات إلى الجنوب، والتي يجب أن تتم بطريقة محايدة وبدون تمييز.

**السيد نيبنزيا** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد غينغ على إحاطته الإعلامية.

لقد استقر الوضع في العديد من المناطق في سورية. وتقوم السلطات بتهيئة الظروف لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا بأمان وكرامة. وقد دعت الحكومة السورية مواطنيها إلى العودة إلى الوطن والمشاركة في إعادة بناء البلد في أعقاب الصراع المدمر. وقد قدمت ضمانات خاصة بالأمن والسلامة. ولا يهدف القانون رقم ١٠، كما واصلت دمشق شرحه، إلى تقويض حقوق الملكية. واتخذت سلسلة من التدابير لتبسيط مراقبة الجوازات والرقابة الجمركية، وتوفير الرعاية الاجتماعية والطبية والتدريب، ومساعدة العمالة، وتقديم القروض بشروط تفضيلية.

وتبذل في الوقت نفسه بدعم من الخبراء الروس، جهود مستمرة لإزالة الألغام، وإزالة الأنقاض وإصلاح الهياكل الأساسية. وجرت استعادة ما مجموعه ٩٣ مؤسسة طبية و ٢٢٦ مؤسسة تعليمية ؛ وتم إصلاح ٣١٨ كيلومترا من الطرق؛ وربط ٢٤٢ كيلومترا من خطوط نقل الكهرباء. وتم تشغيل ٨٨ محطة كهرباء فرعية؛ كما تم تكليف ٧٢ منشأة لتوريد المياه، واثنان من آبار النفط ومجمعين للطاقة والوقود. في ١١٨ مدينة في محافظات حلب ودمشق ودير الزور واللاذقية وحماة وحمص، يجري العمل على إعادة ٨٢ مدرسة و ٥٦ مدرسة تمهيدية و ٥٨ مخبزاً و ٥٩ محطة ضخ للمياه و ٥٤ محطة كهرباء فرعية و ٥٠ مرفقاً طبياً وأكثر من ٥٠٠ منزل.

وأنشأ الاتحاد الروسي مركزاً في سورية لتلقي وتجهيز وإسكان اللاجئين في البلد، يوفر معلومات حول البلدات التي تكون جاهزة لاستقبال السكان. وقد اكتسبت عملية عودة السوريين إلى ديارهم زخماً. وعاد إجمالاً، منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أكثر من ٢٣٨ ٠٠٠ لاجئ إلى سورية من الخارج، بالإضافة إلى أكثر من ١,٢ مليون نازح داخلي. وابتداءً من شهر تموز/يوليه من هذا العام، عاد أكثر من ٩ ٠٠٠ لاجئ، من لبنان والأردن أولاً وقبل كل شيء. وقد تم إنشاء مراكز استقبال في ٤١٢ مدينة بهدف استقبال ١,٥ مليون فرد تقريبًا.

ومن الواضح أنه يجب مضاعفة الجهود لدعم السوريين من أجل إعادة بناء البنية التحتية المتضررة. ويعد تقديم مطالب مصطنعة، لن تؤدي سوى إلى تعقيد هذه العملية، أمرا غير مقبول. لقد حان الوقت للاستماع إلى تقييمات الأمم المتحدة بشأن التأثير الضار للجزاءات الأحادية الجانب على حياة السوريين العاديين والامتناع عن مثل هذه التدابير اللاإنسانية.

وينبغي للأمم المتحدة، وخاصة مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الاضطلاع بدور هام في عملية عودة السوريين إلى ديارهم. وقد اتخذت المفوضية موقفا سلبيا إلى حد ما حتى الآن، ربما بسبب توجيه داخلي للأمم المتحدة وضعته إدارة الشؤون السياسية في نهاية العام الماضي دون التشاور مع الدول الأعضاء. وهذا التوجيه موجود بالفعل، رغم المحاولات الخرقاء لدحض هذه الحقيقة. إنه يعوق مشاركة وكالات الأمم المتحدة في الجهود المبذولة لإعادة بناء سورية إلى أن تدخل التغييرات السياسية حيز التنفيذ في ذلك البلد.

فبماذا يذكّرنا ذلك؟ ولسبب ما اعتمدت الأمانة العامة حرفيا الموقف المعروف والمسيّس لكبرى البلدان الغربية بوصفه القول الفصل. وينبغي إعادة النظر في هذا النهج غير المسؤول الذي يتعارض مع الموقف المحايد للأمم المتحدة.

وفوجئنا في الوقت نفسه، بتعجّل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقديم المساعدة إلى الناشطين من ذوي الخوذ البيض في الأردن الذين تم إجلاؤهم من الأراضي السورية بواسطة رعاتهم. ويبدو وكأن السوريين العاديين الراغبين في العودة

إلى ديارهم لا يستحقون المساعدة، في حين يجد المتطرفون الذين يتظاهرون بأنهم جهات فاعلة إنسانية أحر الترحيب. ويقوض مثل هذا الكيل بمكيالين مصداقية منظمتنا الدولية نفسها.

ونتفق على ضرورة إيلاء الاهتمام اللازم للحالة في إدلب. ولا تزال المهمة ذات الأولوية تتمثل في الفصل بين المعارضة المعتدلة والإرهابيين. ونرى تركيزا لقوات جبهة النصرة التي تحاول قيادة وتوجيه المجموعات الأخرى في إدلب، بما فيها الجماعات المعنية بتحقيق المصالحة الوطنية. واحتجز الإرهابيون ما يزيد على ٢ ٠٠٠ من الأفراد غير الموثوق بهم الذين يشتبه في رغبتهم في التوصل إلى اتفاق مع السلطات السورية.

ونشهد استفزازات مستمرة للجيش السوري والمدنيين الأبرياء في المناطق المتاخمة لمناطق التهدئة. ففي شهر آب/أغسطس وحده قُصفت مواقع القوات الحكومية ٣٨٣ مرة بواسطة البطاريات مضادة للطائرات ومدافع الهاون والرشاشات الثقيلة. وقتل واحد وعشرون جنديا و ١٠ مدنيون. وقُصفت أيضا الأحياء السكنية في مدينة حلب. وأسقطنا ٤٥ طائرة بدون طيار أُطلقت من قاعدة حميميم الجوية. ولا تقتصر مهام هذه الطائرات على الاستطلاعات فحسب، بل هي تحمل في بعض الأحيان حمولات متفجرة، وسنتصدى لمثل هذه الممارسات.

وندعو قادة الجماعات المسلحة غير المشروعة إلى الامتناع عن الاستفزازات والشروع في السير على طريق التسوية السلمية، ولا يزال ذلك الخيار متاحا. ومع ذلك، فإن الوضع الراهن غير مقبول. وفي انتهاك للسيادة السورية، أنشأت الولايات المتحدة بصورة غير مشروعة قاعدة التنف الجوية العسكرية في جنوب البلد في المنطقة الأمنية التي يقع فيها مخيم الركبان. ويقيم هناك في أمان مئات من الإرهابيين المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة ويشنون الغارات على المناطق المحررة. ولم يبدأ بعد تقديم المعونة الإنسانية إلى ذلك المخيم، ونأمل في إيجاد حل لهذا الوضع.

وللأسف، لم تعط الحالة في المنطقة المحيطة بمخيم الركبان الاهتمام الكافي في تقرير الأمين العام (S/2018/777). وعلاوة على ذلك، استمرت السياسة الاستعمارية الجديدة أساسا في تقسيم البلد بدعم من التحالف في شمال شرق سوريا، بينما أُعلن عن إقامة كيانات شبيهة بالدولة في المناطق الأخرى التي أعلنت ولاءها للتحالف. ونشهد إنشاء أعداد متزايدة من المواقع العسكرية المدعومة من قبل التحالف. وهناك دليل واضح على وجود إرهابي وطيد في البلد ويسعى إلى إحكام سيطرته على الموارد. ويتعارض ذلك مع البيانات القائلة بأن الهدف الوحيد للوجود العسكري هو مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية.

لقد ركّز الاجتماع المعقود في تموز/يوليه بشأن الحالة الإنسانية في سوريا (انظر S/PV.8320) على حماية الأطفال. وقالت فيه بعض الوفود كل ما يجب قوله عن المهام ذات الأولوية، بما في ذلك إعادة التأهيل النفسي للأطفال وكفالة الظروف العادية الملائمة لعودتهم إلى المدرسة. وذلك أمر مشجع وقد بدأنا نسأل زملاءنا عما هي الخطوات التي يعتزمون اتخاذها لمساعدة الأطفال السوريين. ولدهشتنا، تبيّن أن ليست لديهم أي خطط من هذا القبيل. وبعبارة أخرى، فإن الهدف من ذلك هو مجرد توجيه الاهتمام إلى هذه المسألة وإحداث بعض الضجيج والتظاهر بالنوايا الإنسانية للجمهور. وذلك أمر غير ضروري، فالسوريون يفهمون مشاكلهم أفضل من أي كان غيرهم. والضروري إذن هو تقديم المساعدة الملموسة.

وقبل بدء الجلسة، كنتِ قد أدليت بالبيان التالي للصحافة، سيدتي الرئيسة. وسأقتبس منه جزئيا.

”ونذكر جميعا خطر شن هجمات كيميائية محتملة. وسوف تناقش جميع هذه المسائل خلال جلسة مجلس الأمن، وقد أصدرت وزارة الدفاع الروسية بيانا بشأن هذا الموضوع.“

وأرى أن هذه قصة زائفة إلى حد لا يصدق، حتى بمعايير الدعاية الروسية. ولا تعدو تلك البيانات المنسوبة إلى وزارة الدفاع عن كونها عبثية ومثيرة للسخرية. فنحن لا نعد لشن أي هجمات كيميائية، ونعتقد أنه سيكون من الأفضل أن تستخدم وزارة الدفاع والحكومة الروسيتين نفوذهما لإقناع الأسد بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية وعدم الاعتداء على مواطني بلده.

وليس من عادة وزارة الدفاع الروسية أن تصدر بيانات مزورة وسخيفة. ولعل من عادة وزارات الدفاع في بلدان أخرى أن تصدر مثل تلك البيانات، ولكن ليست من بينها قطعا وزارة الدفاع الروسية. ولئن أصدرت وزارة الدفاع في بلدي بيانا فإنما تفعل ذلك استنادا إلى وقائع ملموسة. وأود أن أطلع المجلس قليلا على ذلك البيان وللأعضاء أن يحكموا ما إذا كان سخيفا أم خلاف ذلك.

ففي سوريا، تستمر الاستعدادات لاستفزاز جديد باستخدام الأسلحة الكيميائية. فالإرهابيون المرتبطون بجبهة النصرة والذين احتلوا إدلب لهم مصلحة في وقف زحف الجيش الحكومي، ويعوّلون على المزيد من إجراءات التخويف التي تستهدف بها الولايات المتحدة وحلفاؤها دمشق. ومن الصعب أن يكون ظهور أبشع زعماء الإرهابيين – من أمثال البغدادي والجولاني – مؤخرا في القنوات الإخبارية مجرد صدفة. ووفقا لمعلومات موثوقة، وصلت شاحنتان كبيرتان إلى منطقة سراقب قادمتين من قرية العفص برفقة ثمانية موظفين من ذوي الخوذ البيض. وعند نقطة الوصول التقى بهما اثنان من كبار قادة أحرار الشام. وأفرغ ذوو الخوذ البيض كمية كبيرة من المواد السامة في مستودع للأسلحة ومواد التشحيم القابلة للاحتراق في سراقب. وفي وقت لاحق، نُقلت بعض المواد الكيميائية المعبأة في براميل بلاستيكية لا تحمل علامات إلى مركبات صغيرة نقلتها بدورها إلى قاعدة عسكرية أخرى في الجزء الجنوبي من محافظة إدلب. ووفقا للتقارير، تم إيصال ثماني حاويات من الكلور إلى مدينة إدلب وجسر الشغور. وبعد نقل الشحنات إلى مقاتلين ينتمون إلى الحزب الإسلامي التركستاني، نُقلت مرة أخرى إلى قرية حلوز حيث سلم ذوو الخوذ البيض كمية كبيرة من الأسلحة الكيميائية. ومن ثم، نُقل جزء من المواد الكيميائية التي لا تحمل علامات إلى مركبات أوصلتها إلى جنوب محافظة إدلب.

وفي قرية حلوز قام فريق خاص بتقديم الإسعافات الأولية لضحايا الأسلحة الكيميائية. وأبلغ الجانب السوري أعضاء مجلس الأمن واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بهذه المسألة. وأجرى الفريق تدريبا في التعامل مع الأسلحة الكيميائية، بقيادة أخصائيين بريطانيين من شركة ”أوليف“ الأمنية الخاصة. وبالمشاركة النشطة من جانب وكالات الاستخبارات الغربية، فإن القصد من ذلك الاستفزاز هو إيجاد ذريعة للمجموعة الثلاثية الغربية لشن هجمات بالقذائف وضربات جوية على البنية التحتية العسكرية السورية، مثلما فعلت في الماضي.

لقد استمعنا جميعا إلى البيانات الصادرة من أرفع المستويات السياسية في واشنطن العاصمة ولندن وباريس عن الاستعداد للرد بقوة على الأسلحة الكيميائية. بل تهدد تلك الجهات أيضا باتخاذ إجراءات على نطاق أوسع. وربما نسي هؤلاء أنهم قالوا في أعقاب عدوان نيسان/أبريل أنه ربما تكون الإمكانات الكيميائية المزعومة للنظام قد دمرت تماما حينئذ. وليس من قبيل المصادفة وصول السفينة المدمرة ”ذي سليفانز“ التابعة للولايات المتحدة إلى الخليج الفارسي مسلحة بـ ٥٦ قذيفة انسيابية أو وصول الطائرة المقاتلة التابعة للقوات الجوية للولايات المتحدة إلى قاعدة العُديد الجوية في قطر مسلحة بـ ٢٤ قذيفة انسيابية جو – أرض. وبعبارة أخرى، فإن ذلك تحذيرا لنا.

وفي الوقت نفسه، بثت شبكات الأنباء العربية تقارير عن تزايد حالات اختطاف الإرهابيين للأطفال في القرى الواقعة في محافظة إدلب. ويرجح أن يستخدم هؤلاء الأطفال في شن

الهجمات حسب توجيهات ذوي الخوذ البيض بتمويل من رعاتهم الغربيين.

ولا تحوز القوات المسلحة السورية على أي أسلحة كيميائية وهي لا تعتزم استخدام تلك الأسلحة أساسا، لعدم وجود حاجة عسكرية لاستخدامها. وهذا ذكرناه مرارا وتكرارا. فالعقلاء لا يستخدمون وسائل لا طائل منها من وجهة النظر العسكرية، لأن من شأن ذلك أن يثير رغبة قوى عظمى ثلاث في الانتقام.

غير أن الكشف عن تلك الخطط انتظارا لاستفزاز المقاتلين يمكن أن يؤدي لشن هذه الضربات. إنني ممتن للتحذيرات بشأن هذه التطورات. ونود بدورنا أن نحذر من أننا على علم تام بتلك الخطط البغيضة ونقترح بقوة أن يتم إلغاؤها. إن تنفيذ خطط كهذه سيوجه ضربة أخرى للتسوية السلمية في سورية، لكن العصابات التي تحظى بالحماية لن تقدم مساعدة.

نحن نرى كيف أن بعض البلدان الغربية أكثر صراحة في دعم جبهة النصرة وحماية الإرهابيين. يجري التلاعب بمسألة المواد الكيميائية للضغط على دمشق وحلفائها، وقرع طبول الحرب يهدف إلى حل مسائل محلية داخلية بدلا من الحفاظ على تلك الطاقة للتوصل إلى تسوية سياسية ومكافحة الإرهابيين وتعزيز إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): يقتضي البروتوكول أن أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. سأنتقل بعد برهة إلى بعض الادعاءات التي طرحها. بصفتي الرئيسة، أود أن أذكر أعضاء مجلس الأمن والمتكلمين الآخرين بالمذكرة الرئاسية S/2017/507 وبأنه يرجى منهم أن يقصروا بياناتهم على مدة أقصاها خمس دقائق.

سأتكلم الآن بصفتي الوطنية – وسألتزم بالتأكيد بالمدة.

أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى السيد جون غينغ والإشادة بالعاملين في المجال الإنساني؛ إنهم يعملون في ظروف بالغة الصعوبة. وأود أيضا أن أرفض الادعاءات التي استمعنا إليها للتو ضد إدارة الشؤون السياسية. في حدود علمي، يحاول الجميع في الأمم المتحدة بذل قصارى الجهد من أجل شعب سورية ومن أجل العملية السياسية.

أعتقد أنه من الواضح من كل ما سمعناه اليوم أن الحالة، خاصة في إدلب، مزرية. كل الإنجازات المذكورة في القائمة التي تلاها للتو الممثل الروسي هي حلم. إنها لن تساعد سكان إدلب. هناك ٣ ملايين مدني عرضة للخطر في إدلب، لكن النظام السوري يقوم بتصعيد الأعمال العسكرية ضدهم. وسيكون من دواعي امتناني أن أعرف أي قوات جرى نقلها إلى إدلب، وأود أن أقول إننا سنحمل القادة المسؤولية عن شن هجمات على المدنيين.

وأود أيضا أن أكرر كلمات ممثلي الولايات المتحدة فرنسا. إن المملكة المتحدة، أيضا، سترد بالشكل المناسب إذا أعاد نظام الأسد كرة استخدام الأسلحة الكيميائية غير القانونية، التي كان لها بالفعل عواقب إنسانية مدمرة على الشعب السوري.

لدي ثلاثة أسئلة تتعلق بالحالة الإنسانية. وهي تتمحور حول أن قوافل الأمم المتحدة لم تتح لها إمكانية الوصول إلى ٦٠٠٠ من المشردين داخليا في دمشق والغوطة الشرقية منذ شهرين، وأن مليون شخص ما زالوا يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، حيث لم يتمكن سوى ١١ في المائة من القوافل المشتركة بين الوكالات من إجراء تقييمات للاحتياجات وتقديم المساعدات، واستمرار عدم منح الأمم المتحدة الضمانات الأمنية اللازمة بحيث يمكن للقوافل الإنسانية المرور خلال معبر الرمثا الحدودي من الأردن، وهو ما يشكل انتهاكا، كما سمعنا، للقرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧). ويحدوني الأمل في أن يتمكن الممثل السوري من أن يقدم لنا تفسيرا في ملاحظاته.

أشار الممثل الروسي إلى مسألة عودة اللاجئين لديارهم. أعتقد أن العمليات العسكرية الجارية، وعدم إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وقصف المدارس، والاعتقالات التعسفية، وقصف المستشفيات كلها أمور توضح على وجه الدقة السبب في أن الحالة غير مناسبة لعودة اللاجئين إلى ديارهم عودة جماعية.

وذكر السيد غينغ أن إدلب تمثل مشكلة على نطاق لم نره بعد. لقد اعتدنا على المغالاة عدما يتعلق الأمر بسورية، واعتدنا على تجاوزها. كما أشار إلى السيد كوفي عنان، وشأن الآخرين، أعتقد أن أفضل تكريم يمكننا أن نقدمه للسيد عنان هو مواصلة جهودنا الرامية إلى التعجيل بالعملية السياسية لإحلال السلام في سورية.

أود أن أطرح نقطة تتعلق بإعادة البناء. كما قال زميلنا السوري، وكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لن تكون هناك مساعدة لإعادة الإعمار حتى تكون هناك عملية سياسية موثوقة جارية. لن تكون هناك خطة مارشال للجمهورية العربية السورية؛ ولن تكون هناك خطة بروكسل لسورية. إذا كان هناك أي خطة، سيتعين أن تكون في موسكو وأن تكون خطة بوتين.

أود الآن أن أنتقل إلى بعض الملاحظات الأخرى التي أدلى بها السفير الروسي. عقدت وزارة الدفاع الروسية اليوم إحاطة قالت فيها – وهذا ما ردده أعضاء بعثته – إن المملكة المتحدة وذوي الخوذ البيض يشاركون في الإعداد لهجمات بالأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري. إنني لم أستخدم كلمة ”هزلي“ في إحاطتي الصحفية. ما قلته هو إنه حتى وفقا لمعايير الدعاية الروسية الشنيعة، فإن هذا ادعاء غير عادي. إنه غير صحيح إطلاقا. وقد نفاه قائد القوات البريطانية في الكويت، الذي يقدم الدعم التحالف. ويسرني أن أكرر هذا النفي الآن. ويسعدني أن أدحض أي ادعاء بأن الحكومة البريطانية أو القوات البريطانية تتعاون مع الإرهابيين على أرض الواقع في سورية.

التفسير الوحيد المعقول لدينا للسبب وراء هذه الروايات، بخلاف زيادة كم الأخبار الزائفة، هو أنها تخرج كستار للتغطية على هجوم محتمل وشيك من جانب النظام السوري مرة أخرى ضد شعبه في إدلب. وأكرر العبارة التي قلتها أنا والممثل الفرنسي والممثلة الأمريكية في وست سابق حول الرد على النحو المناسب: ليس لدينا أي معلومات عن أنه يجري تسليم كلور، وعليه إن كان لدى الوزارة الروسية هذه المعلومات، فإن التفسير المرجح هو أنها محاولة استباقية لإعداد الخطة والخطاب لهجوم مروع في المستقبل. أود أن أناشد روسيا استخدام كل سلطاتها المقنعة لإقناع السلطات السورية بعدم شن هجوم على شعبها وبعدم استخدام الأسلحة الكيميائية المحظورة أبدا مرة أخرى.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى أننا تلقينا رسالة من السلطات السورية حول تحذير من هجوم وشيك. وأود أن أذكر المجلس بأن السلطات السورية، في ١٠ آذار/مارس، بعثت رسالة إلى مجلس الأمن للتحذير من هجوم كيميائي في الغوطة الشرقية، وبعد شهر واحد، في ١٠ نيسان/أبريل، وقع هذا الهجوم وينسب إلى السلطات السورية.

أكرر مرة أخرى استنكارنا للأسلحة الكيميائية. وأكرر مرة أخرى أن الحكومة البريطانية ستتقيد دائما بالتزامها بحظر استخدام هذه الأسلحة والعمل مع شركائنا الدوليين للتأكد من التقيد بهذا الحظر.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الإشارة إلى الرسالتين اللتين أرسلناهما إلى عناية الرئاسة وأعضاء مجلس الأمن حول الموضوع الكيماوي، والخطر الجسيم الماثل أمامنا من إمكانية استخدام هذا الكيماوي مرة جديدة في إدلب.

وجهت لي، سيدتي الرئيسة، بعض الأسئلة، وأرجو أن يتسع صدر الرئاسة لتحمل ما لدي لبضعة دقائق بعد أن استمعت إليكم جميعا لمدة تزيد عن ساعة ونصف الساعة. فهناك الكثير من النقاط الهامة التي تستدعي التوضيح. قبل أن أقرأ بياني، أريد أن أشير إلى ما يلي؛

أولا، خلال الفترة التي كتب فيها تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وافقت وزارة الخارجية على ٢ ٧٠٠ طلب من برنامج الأغذية العالمي لإيصال مساعدات إلى المناطق المحررة وغيرها. وقد وافقت وزارة الخارجية على كل هذه الطلبات، ٢ ٧٠٠ طلب.

ثانيا، هذا الشهر، وزعنا على السادة أعضاء المجلس والدول الأعضاء شرحا تفصيليا لمعنى وأهداف القانون رقم ١٠، بما يلغي كل التخرصات والمعلومات المغرضة التي يقدمها البعض من حين لآخر حول أهداف هذا القانون. وبالتالي فإن هذا الموضوع ينبغي سحبه من التداول.

ثالثا، يقوم الهلال الأحمر العربي السوري بشكل متكرر ويومي ومتواصل بالتعاون مع الشركاء الإنسانيين المحليين والدوليين بإيصال المساعدات والعشرات من القوافل إلى المناطق التي يحتاج فيها المدنيون إلى المساعدات الإنسانية. المشكلة لدينا مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هي التالي. السيد غينغ قال إن أربع قوافل فقط تمت الموافقة عليها. هذا غير صحيح. مشكلتنا مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هي أن المكتب لا يحسب إلا القوافل التي يشارك فيها بنفسه فقط. فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك قافلة من برنامج الأغذية العالمي لا يعترف بها المكتب أو قافلة من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لا يعترف بها المكتب. وإذا كانت هناك قافلة تابعة للصليب الأحمر لا يعترف بها المكتب. ولذلك، مئات القوافل وآلاف الأطنان من المساعدات التي تذهب إلى المناطق التي يحتاج سكانها إلى المساعدات لا يحسبها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. بالنسبة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هناك أربع قوافل فقط هذا الشهر. هذا الكلام غير صحيح وتضليل للسادة أعضاء مجلس الأمن.

كنا قد حذرنا مرارا من وجود فيل ضخم أهوج في هذه القاعة يهدد برعونته أسس عملنا المشترك ويطأ بأقدامه الضخمة الكثير من الحقائق للتغطية على انتهاكات بعض الدول دائمة العضوية لأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي. ويبدو أيضا أن المكابرة على الخطأ ما زالت سائدة في سياسات وممارسات الحكومات الغربية تجاه بلدي. فبدلاً من الإقرار بالذنب وتحمل المسؤولية السياسية والقانونية عن شن حرب إرهابية على سورية، دولة وشعبا، وعوضا عن تصحيح السياسات الكارثية التي انتهجتها هذه الحكومات تجاه منطقتنا بشكل عام وضد بلدي بشكل خاص. فإنها تمعن في عدوانها من خلال استخدام راياتها السوداء وخوذها البيضاء وخطوطها الحمر في التحضير الآن لمسرحيات دموية جديدة باستخدام السلاح الكيميائي في مناطق الشمال الغربي من سورية. وذلك بهدف عرقلة العملية السياسية الجارية وتبرير عدوان حكومات الدول الغربية في هذا المجلس على بلدي واحتلالها لأجزاء منه ولبعث الروح والعزيمة في فلول الإرهاب الموجود في تلك المناطق.

إن حكومة بلدي تدين البيان الصادر قبل أيام عن الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة. وترفض ما جاء فيه شكلا ومضمونا. لقد أكدت سورية مرارا وتكرارا أنها تعتبر استخدام الأسلحة الكيميائية أمرا لا أخلاقيا، وأنها تدين استخدامها في أي مكان وتحت أي ظرف كان وضد أي كان. وتكرر سورية اليوم تأكيد أنها لا تمتلك أي أسلحة كيميائية، وأنها نفذت كل التزاماتها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي أعلمت بدورها الجهات الدولية، ومنها مجلسكم الموقر، بأن سورية قد نفذت التزاماتها في هذا المجال. ولا داعي أن أكرر على مسامعكم في كل جلسة أن المخزون الكيميائي

السوري قد تم تدميره في البحر الأبيض المتوسط على متن السفينة الأمريكية ”MV Cape Ray“، في حين ينتظر مخزون إسرائيل من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية الحصول على بركة هذا المجلس للتخلص منها.

إنني أضع بين أيديكم الآن معلومات موثقة عن استعدادات إرهابيي تنظيم جبهة النصرة والمجموعات التابعة له لاستخدام الأسلحة الكيميائية ضد مدنيين في محافظة إدلب بغية توجيه الاتهام للقوات السورية وتبرير أي عدوان عسكري قد تشنه حكومات الدول المشغلة لهذه التنظيمات الإرهابية على غرار ما حصل خلال العدوان الأمريكي على مطار الشعيرات في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٧ والعدوان الثلاثي الأمريكي البريطاني الفرنسي في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨. في إطار التحضير لهذه الجريمة التي نطالب وبقوة الدول ذات النفوذ على الجماعات الإرهابية بالعمل على منع عملائها من تنفيذها، جرى نقل ثماني حاويات من الكلور إلى قرية حلوز في إدلب تمهيدا للسيناريو المرسوم في مسرحية الهجوم الكيميائي الجديد، الذي يتمثل بقيام إرهابيي الحزب الإسلامي التركستاني وجبهة النصرة، الذين يحلو لمعدي تقارير الأمانة تسميتهم بالمعارضة المسلحة من غير الدول، باستخدام مواد كيميائية سامة ضد المدنيين السوريين بما في ذلك عشرات الأطفال الذين تم خطفهم منذ أيام في ريفي حلب وإدلب واتهام الحكومة السورية لاستجرار عدوان غاشم عليها.

إن أي عدوان على بلدي، إن حصل، سيكون عدوانا على بلد عضو مؤسس للأمم المتحدة. وعدوانا على السلم والأمن الإقليميين والدوليين ودعما للإرهاب واستهدافا للجهود التي نبذلها مع حلفائنا لمكافحته. وليعلم المعتدون أنه على الباغي ستدور الدوائر.

أكتفي بهذا القدر السيدة الرئيسة، تجاوبا مع مطلبكم بتحديد المدة، على الرغم من أن هذا الاجتماع هام ويتعلق ببلدي. وتحدث الجميع بما فيه الكفاية.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أود مرة أخرى أن أذكر الجميع بالمذكرة الرئاسية S/2017/507. إننا نعاود مناقشة مسألة سورية شهريا. وهناك متسع من الوقت ليوضح الجميع وجهة نظرهم.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن الزملاء إلى الانتقال إلى قاعة المشاورات لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن موضوعين.

*رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.*